تصادم التكتيك والاستراتيجية في الأزمة الليبية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

تترقب جهات كثيرة ما يمكن أن يسفر عنه التسخين الحاصل بين الولايات المتحدة وروسيا في ليبيا، والذي أثار علامات استفهام وتكهنات بعيدة حول أسباب استمرار تعثّر التسوية السياسية للأزمة، وإخفاق الكثير من المبادرات في حلحلتها طوال السنوات الماضية.

كشفت تلميحات متعددة عن اقتراب موسكو من الساحة الليبية، وبدا ميل القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) إلى عدم استبعاد وجود دور للدفاعات الروسية في إسقاط طائرة دون طيار أميركية قرب طرابلس في 21 نوفمبر الماضي، كأنه يسكب المزيد من الزيت على النار في ليبيا التي بدأ الحديث فيها يتواتر حول وجود مقاربات خفية تتبناها موسكو لإدارة الأزمة بما يعزز نفوذها في جنوب المتوسط.

تفاهم أردوغان-السراج، والتركيز على متابعة التسلل الروسي، يمكن أن يقلبا الطاولة عليهما، ويحوّلا تكتيك الطرف الرافض إلى استراتيجية تستطيع التعامل بواقعية مع الأزمة

بدأت بعض وسائل الإعلام الغربية تلتفت إلى هذه المسألة، منها مقال مهم كتبه الصحافي أحمد أبودوح في صحيفة الإندبندنت الأربعاء الماضي، عن اتجاه الرئيس فلادمير بوتين إلى الاهتمام بالحرب في ليبيا كجزء من هدفه لتقويض حلف شمال الأطلسي (ناتو). بصرف النظر عن النتائج التي تمخضت عنها قمة الناتو في بريطانيا، الثلاثاء والأربعاء، بشأن الليونة من موسكو، فإن تحركات الأخيرة تسعى إلى فرض النفوذ في الكثير من الأماكن التقليدية لدول الناتو، ولم تكن ليبيا غائبة عن هذه الحسابات لوجود فراغ في القوة الصلبة والقادرة على فرض الهيمنة العسكرية والسياسية.

تموج الساحة الليبية بفائض كبير من القوة العشوائية، وتتصارع الكثير من الدول بشكل مباشر أو غير مباشر عبر قوى محلية ومن خلال حرب يدور جانب من رحاها بالوكالة. بعضها يتخذ شكلا نظاميا مثل الجيش الوطني الليبي ويقوده المشير خليفة حفتر. والبعض الآخر يتخذ شكل كتائب وميليشيات وعصابات مسلحة، ولا أحد منهم نجح في فرض كلمته النهائية.

وضعت قوى إقليمية ودولية عيونها على ليبيا، وتابعت الكثير من تفاصيل الأحداث عن كثب، منها من يمسك بخيوط أمنية وسياسية مهمة ويتصارع على مناطق النفوذ. ومنهم من يغيّر عطاءاته بين المتنازعين، فهناك من انفتح على قوى متباينة ومتعارضة ويدعم هؤلاء وهؤلاء ليضمن له مقعدا بجوار الفريق الرابح، إذا قدّر للحرب في ليبيا أن تضع أوزارها.

انشغلت قوى كثيرة بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية الحيوية. ووفّر البعض صمامات أمان في المناطق التي يريدها ولم يعبأ بمصير الأزمة وانعكاساتها الإقليمية، وربما أبدى هؤلاء اهتماما بما جرى ويجري من ترتيبات لحلها لعدم التفريط في مكاسبهم، أو منع آخرين (تركيا مثلا) من التقدم في منطقة بعيدة عن المعايير التي تحددها الجغرافيا السياسية.

تلاقي المصالح أو تنافرها في ليبيا ساهم في تغيير الكثير من التوازنات، وأعاق التوصل إلى تسوية سياسية بعد أن غابت عنها الرغبة والإرادة والعزيمة الحقيقية. وسادت لدى البعض فكرة الحضور على الطاولة بأي تمثيل مشرف.

في ظل تزايد الانسداد وفقدان القدرة على إنجاز تقدّم يمكن البناء عليه، تعمقت الخلافات وتضاربت الاجتهادات. وبدت إدارة الأزمة تتّجه نحو خلق المزيد من العراقيل، ومضاعفة الأزمات الفرعية والهامشية، وردم الثغرات التي تطيل القضية ولا تسد فراغاتها السياسية.

تبدو الحصيلة التي وصلت إليها التحركات الألمانية لعقد مؤتمر دولي لحل الأزمة الليبية متشائمة وكاشفة من نواح عدة. فالقمة الدولية المرجوّة تواجه تحديات كبيرة ولا أحد يعرف أهدافها أو موعدها بالضبط، ومن هي الجهات المحلية التي سوف تمثل في المؤتمر أصلا؟ وهل يمكن صياغة مخرجات قابلة للتنفيذ؟

تفرغت قوى كثيرة لتكتيل التحالفات مع جهات داخلية وخارجية، وبذل كل منها جهدا مضنيا في رسم السياسات العامة وتحديد الأولويات، حسب طبيعة كل مرحلة للدرجة التي تقاربت فيها فرنسا مع إيطاليا بعد صدام، عندما وجدتا ألمانيا تستعد للقفز على الأزمة وتحاول جني ثمار سياسية واقتصادية من ورائها، وانحصر جل اهتمامهما في وضع رؤية لعدم تخطي المصالح التي راكمها كلاهما السنوات الماضية.

تضخمت الهوة بين الأطراف الإقليمية والدولية، عقب توقيع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج، مذكرتي تفاهم بحري وعسكري في إسطنبول الأسبوع الماضي. فقد رمت هذه الخطوة حجرا كبيرا وسط التجاذبات التقليدية، ولفتت الانتباه إلى أن العقم ربما يؤدي إلى أزمات استراتيجية.

ثمة من تعامل مع هذا التحرك في سياق المناورات التي يقوم بها أردوغان والسراج للدفاع عن المصالح. فالأول يريد تثبيت أقدامه في ليبيا، وتأكيد دوره في منظومة شرق البحر المتوسط التي تتشكل بعيدا عن بلاده. والثاني يسعى إلى الاعتماد على حليف قد يمكّنه من عدم مغادرة الساحة السياسية، ويحاول الصمود لمواجهة العواصف العاتية، ويكون له مقعد على مائدة مؤتمر برلين الذي لا يعرف كثيرون وجهته العملية.

وهناك من تعامل مع تحرك أردوغان-السراج بالنفخ فيه سياسيا كأنه جرس إنذار لتغيير كبير في هيكل اللعبة ومستقبلها داخل ليبيا. ورأى أنصار هذا الفريق فيه تحوّلا لقواعد أرسيت على مدار السنوات الماضية، أي منذ إسقاط حلف الناتو نظام معمر القذافي، وما تلاه من توزيع للمغانم قصيرة الأجل على قطع من الشطرنج تتحرك غالبيتها بمعرفة أيادٍ خارجية.

بالفعل حرّكت قوى إقليمية ودولية بعض القطع في ليبيا بطريقة تضمن لها الوجود في الوقت الراهن، ولم تستبعد امتداد اللعبة في إطار تكتيكي، لأن من انخرطوا فيها افتقروا منذ البداية إلى الشكل الاستراتيجي، حتى الولايات المتحدة لم تملك رؤية واضحة للتعاطي مع المستجدات.

بدأت واشنطن تنتبه للأمر بجدية وتحذّر الأوروبيين عندما شعرت أن الدب الروسي يتوغل في المياه الدافئة، ولم يكتف بالتواجد على شواطئ سوريا في شرق البحر المتوسط بل يريد اللحاق بجنوبه من بوابة ليبيا، مستفيدا من الفوضى التي تعمّ مناطق كثيرة فيها، ومستغلا غياب التفكير الاستراتيجي لدى الخصوم الحاليين والمحتملين.

يبدو أن موسكو تريد إعادة تكرار نموذجها في سوريا الذي حقّق نجاحات بالتفاهم مع تركيا، وإن كانت هناك خلافات نشبت بينهما في بعض القضايا فهي لم تخرج عن الإطار التكتيكي، لكن في النهاية يعود الطرفان إلى التوافق في القضايا الكبرى. وأكد التدخل التركي في شمال شرق سوريا، وما أعقبه من تطورات مع موسكو أن العلاقة وصلت إلى مرحلة تقاسم المغانم بالتراضي.

اعتمدت الفكرة على توزيع الأدوار بين السلطة الحاكمة في دمشق والمعارضين لها في مدن أخرى. وكرّست موسكو احتضانها لنظام بشار الأسد حتى عبرت به إلى ما يشبه بر الأمان. ورسخت أنقرة دورها كراعية لجزء مهم في المعارضة، بوجهيها المدني والإسلامي.

أفضى النجاح في سوريا إلى عدم التغافل عن ليبيا، وربما تكون الثانية أسهل بحكم تراكم الخبرة في الأولى والقدرة على تحاشي الأخطاء التي تيسر عملية تمرير السيناريو الجديد بتكلفة أقل. فموسكو تميل، في الظاهر، إلى فريق حفتر، وأنقرة تعمل في العلن مع السراج كممثل للفريق المناهض لحفتر. من هنا يمكن أن يلتقي الطرفان، ويتم توزيع الأدوار بما يؤدي إلى النتيجة التي يتفاهمان عليها، ونقل رقع الشطرنج بما يريحهما.

يفترض الاستنتاج السابق أن القوى الأخرى سوف تقف متفرّجة على ما يجري بين موسكو وأنقرة من توزيع محكم للأدوار. لكن تفاهم أردوغان-السراج، والتركيز على متابعة التسلل الروسي في ليبيا، من الممكن أن يقلبا الطاولة عليهما، ويحوّلا تكتيك الطرف الرافض إلى استراتيجية تستطيع التعامل بواقعية مع الأزمة الليبية.

تونس: حكومة أقليّة ومعارضة أكثرية

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

لا شيء يؤشر في تونس إلى إمكانية مراجعة التيار الديمقراطي وحركة الشعب، لموقفهما الرافض للمشاركة في حكومة الحبيب الجملي.

فرغم ماراثون المشاورات بين الحزبين الذين تجمّعا في البرلمان تحت عنوان الكتلة الديمقراطية، وبين قيادة حركة النهضة من جهة ورئيس الحكومة المكلّف الحبيب الجملي من جهة ثانية، إلا أن منسوب الثقة المنعدم بين الأطراف حوّل منظومة المشاورات من مفاوضات بغرض المساهمة في تشكيل الحكومة، إلى تبرئة للذمة الانتخابية والسياسية حيال القواعد والرأي العام، وبالتالي تسجيل النقاط في مرمى الطرف المقابل.

الواضح أن قرار التيار الديمقراطي وحركة الشعب بالتموقع في المعارضة البرلمانية والسياسية كان قرارا استراتيجيا أُتخذ منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية، لا فقط لأنّ كافة تجارب الحُكم مع حركة النهضة أفضت إلى مأسسة الانهيار والتفتت في الأحزاب المتحالفة معها، ولكن أيضا لأن الراهن الاقتصادي والاجتماعي يجعل من مجرّد الاقتراب من رئاسة الحكومة ومن الحقائب الوزارية، مقاصل سياسية وإعلامية تُدفع فواتيرها الانتخابية الباهظة عاجلا أو آجلا.

هذا بالإضافة إلى قناعة بأنّ استثمار الزخم السياسي والانتخابي للحزبين والذي عبّرت عنه الانتخابات الأخيرة، لا يكون إلا من خلال فرضيتين اثنتين. الأولى كامنة في الدخول في منظومة الحكم والحكومة من خلال شروطهما، وأما الثانية فالمزيد من الاستثمار في الخطاب النّقدي العميق وطرح بدائل معقولة لأداء الحكومات القائمة والقادمة.

وفي المقابل يبدو أنّ حركة النهضة لم تكن تحبّذ التحالف مع التيار الديمقراطي وحركة الشعب، لعدة اعتبارات، أهمّها أنّ التقارب معهما سيفضي إلى استدرار خطاب الثورة؛ وهو خطاب استثمرت فيه النهضة انتخابيا ولكنها غير مستعدة لتحويله إلى مشروع حُكم خلال الولاية القادمة. كما أنّ الابتعاد عن الأحزاب الوسطية (لاسيما الدستورية منها) سيثير الخطّ الإصلاحي داخلها وهو بالفعل ما بدأت تباشيره في الظهور عبر استقالة زياد العذاري من كافة المناصب القيادية في الحركة.

الملامح الأولى لحكومة الجملي تشير إلى أنها حكومة أقلية جوهرها التقارب بين النهضة وقلب تونس، وأجنحتها لن تتجاوز تخوم كتلة الإصلاح الوطني وبعض المستقلين من المؤلفة أصواتهم للنهضة. وبعبارة أدق فإن الحكومة القادمة لن تحظى بحزام سياسي حقيقي قادر على تأمين برامجها في البرلمان وتجسيد رؤاها التشريعية ودعم مشاريعها التنفيذية، وإن حظيت بالنصاب التشريعي.

ذلك أنّ بدعة التصويت للمصادقة على الحكومة، قصد مُعارضتها لاحقا، تبقى استثناء تونسيا لا بدّ من تضمينه صلب مصفوفة الاستثناءات التونسية.

ستكون تونس حيال حكومة أقليات تنال الثقة البرلمانية بمنطق الحزمة التصويتية، وليس الحزام السياسي، وسيتجاوز نصابُها النصف بأصوات قليلة، في حين أنّ المُعارضة البرلمانية ستكون قريبة من النصف إلا قليلا، ومتفرعة على أكثر من مشرب فكري وأيديولوجي.

وهو مشهد لافت ما كان ليكون على هذه الشاكلة من المفارقة السياسية، لولا تفشي فوبيا الحكم مع النهضة، وفوبيا إعادة الانتخابات، ومتلازمة استمراء كرسيّ المعارضة.

فغالبية الأحزاب السياسية لا تريد إعادة الانتخابات البرلمانية- لاسيما وأن معظمها جاءت ببقايا الأصوات- وفي نفس الوقت أقلية منها فقط تريد المشاركة في الحكومة، وأقلية من الأقلية تقبل بالمشاركة وفق شروط النهضة، فيما تستميت الأكثرية في حقّها في كرسي المعارضة الذي بات أكثر سحرا وجذبا من كرسي الحكم.

الصعوبات التي يواجهها الحبيب الجملي بدأت قبل تشكيل حكومته، فمساعيه لتوسيع المفاوضات والتراكم على التقاطعات السياسية والاقتصادية بين الأحزاب ارتطمت بإكراهات الواقع الحزبي في تونس، وبفيتوات حركة النهضة وما أكثرها.

والرجل الذي لعب على ورقة الاستقلالية التنظيمية عن كافة الأحزاب، لم تسعفه هذه الورقة عند الحديث عن البرامج الاقتصادية والمشاريع التنموية ومحاربة الفساد، وهي ملفات يبدو أنها لم تنل الحيز الأكبر من اهتماماته، ما جعل الكثير من ضيوفه يخرجون من عنده بانطباع سلبي.

والأكثر من كل ذلك أن الحزام السياسي الذي عمل عليه على مدى أسابيع، لتأمين حكومته القادمة سرعان ما انفرط عقده، لتصير عدّة وعتاد المعارضة البرلمانية تُقارب الغالبية.

في خضم هذا المشهد، وعلى عكس ما يعتقده البعض من خشية النهضة من تداعيات الاستعصاء البرلماني، تستثمر الأخيرة من خراج تدافع الأحزاب عليها وضدّها.

هل تونس في حاجة إلى غالبية أقلياتية وإلى معارضة قريبة من الأكثرية، وهل هي في حاجة إلى هذه الثنائية الضدية التي صارت تؤرق التونسيين وتضيع من وقتهم ومن قوتهم الكثير؟

فخطاب تحالف الضرورة والإكراهات ينسجم اليوم مع التقارب مع قلب تونس، والتعايش مع قلب تونس مقابل إبعاد ائتلاف الكرامة يتلاءم مع سياسة شعرة معاوية بينها وبين المنظمات الاجتماعية، وبينها وبين الكثير من العواصم الإقليمية والدولية المؤثرة.

والأهمّ من كل ما سبق، أنها ضمنت معارضة قوية فيما بينها، فالمعارضة الثورية لكتلة الحزب الدستوري الحر ستُحجّم من هامش تحركها، لاسيما وأنها باتت صوتا قويا لا فقط ضدّ النهضة بل ضدّ المنظومة السياسية التي أفرزتها 14 يناير 2011 برمتها.

ولكن هل تونس في حاجة إلى غالبية أقلياتية وإلى معارضة قريبة من الأكثرية، وهل هي في حاجة إلى هذه الثنائية الضدية التي صارت تؤرق التونسيين وتضيع من وقتهم ومن قوتهم الكثير؟

البلاد في حاجة إلى كتلة صماء تضع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية على طاولة الفعل والإنجاز، وتؤخّر كلّ السرديات والثنائيات المقيتة، ذلك أنّ الجميع في مركب واحد وأمواج البحر المتلاطمة لن تفرّق بين من هم أسفل السفينة ومن هم فوقها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk